دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المحلل السياسي ودوره في الوعي السياسي للجمهور
المصدر:	مجلة الفكر السياسي
الناشر:	اتحاد الكتاب العرب
المؤلف الرئيسي:	غانم، عبدالحميد
المجلد/العدد:	س16, ع53,54
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	ربيع
الصفحات:	221 - 248
رقم MD:	676860
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العالم العربي، وسائل الإعلام ، المحلل السياسي ، الوعي السياسي، الجمهور
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/676860

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المحلل السياسي ودوره
في الوعي السياسي للجمهور

عبد الحميد غانم

المقدمة:

تطالعنا الفضائيات العربية والأجنبية هذه الأيام، ظاهرة إعلامية لم تكن مألوفة في إعلامنا العربي عامة والإعلام السوري خاصة قبل سنوات قليلة، هي ظاهرة المحلل السياسي. وهي ظاهرة مستحدثة في إعلامنا العربي، وإحدى مفرزات مفهوم مثقف السلطة والسلطان. هي ما يُعرف اليوم بمسميات تطلق على أشخاص فرديين من مثل (رئيس المركز الاستراتيجي للدراسات– رئيس مركز البحوث والدراسات– رئيس المركز الإعلامي) أو ما يسمى بأشخاص تراهم لأول مرة يوصفون بأوصاف ومسميات مثل (الباحث الاستراتيجي– المحلل الاستراتيجي– المفكر والمحلل السياسي... الخ).

ولم تعد تخلو نشرة أخبار أو برنامج سياسي أو برنامج حواري سياسي، إلا ويستضيف محللاً سياسياً، لما يضيفه هذا الضيف الذي يستحوذ اهتمام الكثيرين من متابعي المحطات الفضائية، من حالة مشوّقة يثيرها بتحليلاته ورؤيته تجاه الأحداث والظواهر السياسية، نظراً لما يقدمه من تحليلات ورؤى تجاه القضايا والأحداث السياسية الساخنة.

ومع تنامي دور الإعلام في عملية التنشئة السياسية والوعي السياسي، وفي ظل الأحداث الدرامية المتصاعدة والمتسارعة في المنطقة العربية، دخل المحلل السياسي كأحد الأدوات الفاعلة في عملية التنشئة الاجتماعية والمواطنة والولاء لنظام سياسي ولقيم مجتمعية محددة، وهي وسيلة مهمة لمحاورة الآخر وتسويق صورة الأمة وقيمها وحضارتها للعالم، وفي صناعة الرأي العام في هذه السنوات الأخيرة التي حفلت بالكثير من الأزمات والأحداث السياسية.

إشكالية البحث: نظراً للدور الهام والمؤثر للمحلّل السياسي في الإعلام، وتأثيره في التلقي ووعيه السياسي، فإن هذا الدور يثير إشكالية حول شخصية المحلل. فمن هو المحلل السياسي، ما هويته، وما دوره؟.

ينبثق عن هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية، هي:

- ما مفهوم الوعي السياسي؟ وما أهميته، وكيف يصنع؟
- ما تعريف التحليل السياسي؟ وما مناهجه وقواعده ومتطلباته؟
- ما صفات المحلل السياسي ووظائفه؟
- ما دور المحلل السياسي والعوائق التي تعترضه؟

• فرضيات البحث:

يقوم البحث بالإجابة عن تساؤلات البحث- المبينة أعلاه- إذ يقوم المحلل السياسي بدور مهم في تشكيل الرأي العام الشعبي، ويعدُّ عاملاً مؤثراً في صناعة الوعي السياسي لجمهور متلقٍ الرسالة الإعلامية، نظراً لما يحمله التحليل السياسي من رؤى وتحليلات تساعد الجمهور على فهم الأحداث وخلفياتها وانعكاساتها وتداعياتها على المجتمع الذي يعيش فيه المحلل.

وللتحليل السياسي مناهجه ووسائله، كما للمحلل أسلوبه في إيصال الرسالة التي يريد، أو وفق ما تريده الوسيلة الإعلامية إيصالها للمتلقي عبر استضافة المحلل السياسي.

المبحث الأول: الإطار النظري المفاهيمي

المطلب الأول: مفهوم الوعي السياسي

1- تعريف السياسة:

السياسة هي حقيقة من حقائق الوجود الإنساني لا يمكن تجنبها، فكل فرد يجد نفسه مشتركاً بطريقة ما، في لحظة ما، في شكل من أشكال النظم السياسية. وإذا كان المرء لا يمكنه تجنب السياسة، فإنه بالضرورة لا يمكنه تجنب النتائج المتولدة عنها. ويعرف (راندال) السياسية، بأنها نشاط عام ينطوي على أهداف عامة أو مصالح عامة، أو خير عام، أو أي مظهر من مظاهر الحياة البشرية يكون عاماً بصورة واضحة.

السياسة: هي عملية متعددة الجوانب تهدف إلى الحفاظ على وجود الأمة وكيانها من خلال: رعاية شؤونها ومصالحها، والدفاع عن ثقافتها وحضارتها، وحماية أوطانها وحدودها، ومواجهة التحديات التي تهدد وجودها، والحفاظ على هيبتها، والارتقاء بها إلى موقع الأمم، وأداء رسالتها. والسياسة لا تقتصر على

شؤون الحكم والسلطة والعلاقات الدولية فحسب، وإنما هي مسؤولية فردية وجماعية يشترك فيها الجميع، خاصة في ظل الظروف الراهنة.

2- تعريف الوعي:

الوعي هو إدراك الإنسان لما حوله، وشعوره بنفسه وما يحيط به، وفهمه للواقع الذي يعيش فيه، ورؤيته الواضحة لطريق نجاحه وتحقيق أهدافه. وعرف الوعي أيضاً "بأنه إدراك الفرد ومؤسسات المجتمع المختلفة بمسؤولياتهم الكبرى في بناء الشخصية الإنسانية المتكاملة والسعي في دفع عملية النهضة والتقدم المعنوي والمادي من خلال إصلاح الفكر والسلوك والواقع".

3- تعريف الوعي السياسي:

الوعي السياسي هو إدراك الواقع بكل ما يعنيه ذلك من معرفة طبيعة العصر، ومشكلات البشر، والقوى الفاعلة والمؤثرة- الظاهرة والخفيّة- في مواقع القرار، لتكون هذه المعرفة مساعدة في حسن رعاية المجتمع ومصالحه، كما في دفع الأخطار عنه. وبهذا يكون الوعي السياسي الفاعل هو أحد أهم ضرورات تحقيق أهداف السياسة والعمل السياسي على المستويين الفردي والجماعي. ولكن كيف يمكن أن يتحقق الوعي لدى الأفراد؟ هل يتحقق بالحصول على المعرفة من خلال جمع المعلومات وحفظها؟

المعرفة ضرورية للوعي السياسي ولكنها غير كافية، فتحقيق الوعي السياسي يحتاج إضافة المعرفة.

1. جهد ووعي جماعي لا يتحقق إلا من خلال الانتماء إلى حركات وأحزاب سياسية فاعلة ويكون للأفراد ولاء سياسي.
2. تحمّل المسؤولية من خلال الالتزام الشامل بالمبادئ والإيديولوجية السياسية.
3. دوافع قوية للانتماء السياسي.
4. تحصين الأفراد من لئلا يكونوا فريسة سائغة لوسائل التضليل الإعلامي والدعاية السياسية والحزب النفسية.

4- أهمية الوعي السياسي:

الوعي السياسي هو من أهم أدوات تشكيل الرأي العام الجماهيري في مجتمعاتنا وبلادنا وتوظيف طاقات الأفراد وإمكاناتهم وتوحيد مواقفهم واستثمار مواقع التأثير والنفوذ والسلطة، التي يتمتعون بها في

المجتمع ومؤسساته المتنوعة من أجل تحقيق التغيير المطلوب والوصول إلي الأهداف المنشودة من هذا التغيير لابد من العمل السياسي والإعلامي والتعليمي والتربوي والثقافي والفني والرياضي والتجاري.

ولإدراك أهمية الوعي السياسي، نرى أن غيابه يعني اضطِّراب وتعثُّر شؤون الناس، وهو حالةٌ شبيهةٌ بحالة فقدان الوزن وانعدام الرؤية، ونتيجته ضياع مصالح الأفراد، وبالتالي ضعفهم وانهيارهم، وتعطُّل دورهم كأمَّةٍ ظاهرةٍ بين الأمم.

والآثار المترتبة على غياب الوعي السياسي:

1- عدم فهم اللغة السياسية التي يتخاطب بها العالم من حولنا، سواء على مستوى المصطلحات ومدلولاتها، أو على مستوى الأساليب وأبعادها.

2- عدم القدرة على استقراء اتِّجاهات الأحداث في العالم.

3- تنفيذ أجندة القوى المعادية وخدمة أهدافها بدون الشعور بذلك.

4- الوقوع في تناقضات حول الخطوات المناسبة للمواجهة.

5- السقوط في مصيدة الاختراق السياسي- الفكري.

6- عدم الاستفادة من الفرص المتاحة ونقاط الضعف في جسم العدوّ السياسي.

7- الانشغال بغير العدو الحقيقي.

5- صناعة الوعي السياسي:

إن تحقيق الوعي السياسي يحتاج إلي عملية متواصلة من التعليم والتثقيف والتربية، وهذه العملية (تحقيق الوعي السياسي) ليست سهلة مطلقاً، ولذلك فهي تحتاج إلى خطط وبرامج وأدوات ومهارات للقيام بها وإنجاحها، كما أنها تتطلب تضافر جهود المثقفين والمفكرين من شتى التخصصات، خاصة وأننا نعيش في عصر التواصل الثقافي والثورة المعلوماتية وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي ظواهر وتغيرات متسارعة تسعى الدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة من خلالها إلى تعميم ثقافتها وقيمها. كل هذا أدى إلى تعقيد عملية التوعية السياسية وزيادة مقتضياتها واحتياجاتها من حيث الأدوات والمهارات والوسائل والأهداف والمؤسسات التي ترعاها، ولهذا أطلق العديد من الكتاب والمفكرين والمحللين السياسيين مصطلح "صناعة الوعي السياسي" أو مصطلح "بناء الوعي السياسي" بدلاً من "التوعية السياسية".

في ظل ما نشهده من تنوع وسائل التضليل والخداع الإعلامي وتنوعها وانتشارها وكفاءتها، وما أدى إليه ذلك من تعرض ثقافة الأجيال الناشئة من أبناء أمتنا إلى هدم متواصل لثقافتهم وعملية متواصلة من التفريغ الثقافي وعولمة القيم والثقافة، فإن صناعة الوعي السياسي تتضمن عملية بناء مستمرة للوعي السياسي وترميم ثقافة الجيل وحمايته المستمرة من التلوث الثقافي، وهذا يحتاج إلى جهود جبارة وخطط متينة وبرامج متنوعة وهندسة كل ذلك في عملية أوسع نطاق عليها مصطلح "صناعة الوعي السياسي". فمن المسؤول عن صناعة الوعي السياسي؟ الإجابة هي: المفكرون والمثقفون والقادة السياسيون والاجتماعيون وأساتذة المدارس والجامعات ممن يمتلكون دوائر واسعة في التأثير على الجماهير وكل من تحقق لديه الوعي السياسي، ويسعى إلى التأثير على الرأي العام وحشد طاقات الجماهير من أجل الوعي السياسي.

فالتفكير السياسي وما ينتج عنه من فكر سياسي هو كأي تفكير وأي فكر، من حيث كونه حكماً على واقع، إلا أن هذا الواقع هنا عبارة حدث يرتبط بشؤون الناس ومصالحهم، والحكم عليه هنا يكون وفق المبدأ الذي يحمله الإنسان، أي أن المفكر السياسي ليس "موضوعياً" أو "حيادياً" في الحكم على الحق والباطل والخطأ والصواب في السياسة، وإنما ينطلق من مبدئه في الحكم على شؤون السياسة، فالتفكير السياسي لابد من أن يكون مبدئياً من حيث الحكم، مع أنه في الوقت عينه واقعي من حيث ضرورة التعامل مع وقائع عملية لا أمور خيالية أو تاريخية، فيتم ذلك وفق المفاهيم المنبثقة عن العقيدة دون أدنى انحراف عن ذلك.

المطلب الثاني: تعريف التحليل السياسي والمحلل السياسي

علم التحليل السياسي

التحليل السياسي في الأصل كان محصوراً في مراكز الأبحاث والدراسات ومراكز المعلومات والمعطيات ومراكز دعم اتخاذ القرار، التي ظهرت بداية بعد الحرب العالمية الثانية، في الدول المتقدمة. وقد حاولت البلدان النامية نقل التجربة، وتقليد الدول المتقدمة، لكنها لم تحقق الغاية المطلوبة، إلا أن ظاهرة المحللين السياسيين برزت كثيراً في الآونة الأخيرة، نظراً لتصاعد الأحداث السياسية والمتسارعة في منطقتنا والتي صارت تلامس واقعنا السوري في العمق، ومحاولة الفضائيات العربية تقليد التجارب الغربية، فلم تعد تخلو نشرة أخبار، أو برنامج سياسي، أو برنامج حواري سياسي، من استضافة محلل سياسي، يشرح ويعرض رؤية سياسية حول حدث أو ظاهرة سياسية.

وعلى الرغم من عدم وجود هوية محددة لظاهرة المحلل السياسي، إلا أن الذين يظهرون في الفضائيات، وتطلق عليهم صفة محلل سياسي، وهم في الأساس، إما أن يكونوا (مسؤولون سياسيون- دبلوماسيون- سفراء سابقون- ضباط جيش سابقون- أساتذة جامعيون- باحثون في مراكز أبحاث ودراسات- إعلاميون وصحفيون- عاملون في منظمات إقليمية وعربية ودولية الخ). إذ لا توجد معايير محددة لظاهرة المحلل السياسي في الإعلام العربي، وهو (أي الإعلام) من يعطي سمة المحلل السياسي. إذن ما مفهوم التحليل السياسي؟ وما تعريفه؟ وما الفرق بين التحليل السياسي وبين الدعاية السياسية؟

يكثر في وسائل الإعلام العربية من يطلق عليهم، أو يطلقون على أنفسهم صفة محللين سياسيين، باعتبار أن لهم خبرة في السياسة، ودراية بالعمل السياسي، فما مِنْ هوية محددة وواضحة للمحلل السياسي الذي يظهر على الشاشة الصغيرة، إلا أنه يفوت للبعض أن التحليل السياسي هو علم سياسي له أصوله الأكاديمية، ونظرياته العلمية، وأدواته المنهجية. وتراكم معرفي ممتد بامتداد تاريخ البشرية المكتوب مليء بالخبرات والممارسات السياسية، التي تطورت مع تطور الثقافات الإنسانية عبر العصور.

من هنا فإن التحليل السياسي لا يعتمد على منطق الأشياء وعقلانية تسلسل حركتها، بقدر ما يعتمد على واقع تعقيد القضايا السياسية واختلاف وجهات النظر في تناولها، وتضارب مصالح أطراف العملية السياسية، واختلاف تجارب وخبرات الممارسات السياسية بين الثقافات، وتضارب أنظمة القيم الخاصة بالمجتمعات الإنسانية التي تحكم سلوك أفرادها، كما تتحكم في حركة رموز وفعاليات مؤسسات الحكم.

فالتحليل السياسي علم له أصوله العلمية المتخصصة، وأدواته المنهجية (الكمية والقِيَمية) المعقدة، إضافة إلى ضرورة توفر دراية واسعة ومتعمقة بعلم السياسة ذاته، من حيث نظرياته وفروع تخصصاته ومناهجه وكل ما له علاقة بحركة الظاهرة السياسية والقيم التي تتشكل وتتحكم في تلك الحركة القضايا والأحداث والممارسات والسلوكيات السياسية، سواء على مستوى المؤسسات أم على مستوى الرموز، هي أعقد من أن يتصدى لفهم حركتها ودوافعها، وأحياناً الكشف عن نواياها وخباياها، من ليس له خبرة متخصصة في التحليل السياسي.

مفهوم التحليل السياسي:

التحليل السياسي بشكل عام، هو تفكيك المادة السياسية الإعلامية، كما يقوم المخبري بتحليل الدم، أو تحليل الماء إلى مكوناتها الأساسية. ويقودنا هذا التحليل إلى معرفة بواطن الخلل والقوة، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب.

والتحليل السياسي الذي يستخدم اللغة والثقافة والسياسة والفلسفة، هو تحليل المادة السياسية غير الملموسة لمعرفة مضمونها وتوجيهاتها وأيديولوجياتها، التي تساعد على الفهم الحقيقي للحدث السياسي. والغاية من التحليل تقديم حقائق ورؤية وتحليلات عن حدث ما، يساعدنا على فهم ما يحدث، كما يقدم تداعيات ومنعكسات هذا الحدث على أوضاع محلية وعالمية، وله ارتباطات متشابكة، ومحاولة لكشف الغطاء عن معلومات مخفية، يكمنها ذلك الحدث أو من قام بالحدث.

تعريف التحليل السياسي

التحليل السياسي هو "عملية البحث في الاحتمالات الممكنة لمسارات التفاعل بين القوى السياسية في المجتمع وتفسير علمي واضح لنوع العلاقات بين هذه القوى السياسية الداخلية والخارجية"، وهو "الطريقة التي نحكم بها على الظواهر والأحداث السياسية محلياً وإقليمياً وعالمياً، ولذلك فهو يحتاج إلى فهم الواقع السياسي للبلد وعلاقة هذا الواقع السياسي بالسياسة الدولية.

ولهذا فإن التحليل السياسي هو شكل من أشكال العمل السياسي، وتعتمد الحكومات الناضجة على التحليل السياسي في اتخاذ قراراتها السياسية فيما يتعلق بالشأن الداخلي أو الخارجي للدولة، ويتم التحليل السياسي وفق معايير وقواعد وأسس محددة.

ويحتاج التحليل السياسي إلى التفكير السياسي الذي يُعَدُّ من أرقى أنواع التفكير، وهذا التفكير يحتاج إلى فهم السياسة، وهو أمر في غاية التعقيد، يقول روبرت دال في كتابه التحليل السياسي الحديث: "إن أيّ فرد يستطيع أن يفهم السياسة بقدر، ولكن السياسة موضوع غاية في التعقيد، بل وربما هي أكثر الموضوعات التي يواجهها الإنسان تعقيداً. وتكمن الخطورة في حقيقة أنه مع افتقاد الخبرة اللازمة للتعامل مع تعقيدات السياسة، فإن المرء ينزع إلى تبسيطها بصورة مخلة"، فالتحليل السياسي، يساعدنا على فهم السياسة، وإشباع فضولنا في معرفة المخفي وغير المعلن من وراء الأحداث، كما يساعدنا التحليل على استيعاب وإدراك لما يجري من حولنا في العالم، وعليه، فإن التحليل السياسي يساعدنا على "أن نصل إلى

أفضل الخيارات من بين بدائل عدة متاحة"، أي تمكننا من أن نتوصل إلى أفضل الخيارات قد يكون هو الدافع الأقوى لدى معظم الناس للقيام بالتحليل السياسي.

قواعد التحليل السياسي:

1-البعد عن الأحكام المطلقة والأخذ في الحسبان كل التفسيرات المحتملة مع بيان مدى إمكانية هذه التفسيرات وتداعياتها ودرجة تأثيرها.

2- البعد عن المعالجة العاطفية للقضايا والأحداث والاستناد إلى الدليل والبرهان في تفسيرها وتحليلها بعمق حتى تكون مقبولة لدى الأطراف كافة.

3- إبقاء الفرصة متاحة لمناقشة الآراء الأخرى وعدم إغلاق الباب في وجهها.

4- أن يكون الهدف من التحليل السياسي هو خدمة الصالح العام والدفاع عن الأمة وممارسة النقد الاجتماعي بطريقة إيجابية وهادفة.

أدوات التحليل السياسي:

1-التحضير المسبق والقدرة على استقراء التاريخ والحصول على المعلومات حول الموضوع السياسي المطروح للتحليل.

2- متابعة أقوال السياسيين والمحللين الاستراتيجيين والوقوف عند وجهة نظرهم وتحليلاتهم السياسية.

3- إدراك طبيعة المصالح التي تربط القوى السياسية في المجتمع ونوعها ومدى تأثيرها في شكل العلاقة.

4- امتلاك المحلل السياسي لمعلومات خاصة حول الموضوع من خلال موقعه أو اتصالاته.

5- خبرة المحلل السياسي في المجال الذي يكتب فيه.

مهارات التحليل السياسي

التحليل السياسي، كما أشرنا من قبل، هو البحث في الاحتمالات الممكنة لمسارات التفاعلات بين القوى السياسية في المجتمع وتفسير علمي واضح لنوع العلاقات بين هذه القوى السياسية الداخلية والخارجية، والمحلل السياسي يحاول دائماً البحث عن إجابة للسؤال "لماذا" بطريقة موضوعية ومنطقية.

معايير التحليل السياسي:

1-البعد عن الأحكام المطلقة والأخذ في الحسبان كل التفسيرات المحتملة مع بيان مدى إمكانية هذه التفسيرات وتداعياتها ودرجة تأثيرها.

2- البعد عن المعالجة العاطفية للقضايا والأحداث والمواقف والاستناد إلى الدليل والبرهان في تفسيرها وتحليلها بعمق حتى تكون مقبولة لدى الأطراف كافة.

3- إبقاء الفرصة متاحة لمناقشة آراء الأخرى وعدم إغلاق الباب في وجهها.

4- أن يكون الهدف من التحليل السياسي هو خدمة الصالح العام والدفاع عن الأمة وممارسة النقد الاجتماعي بطريقة إيجابية وهادفة.

أدوات التحليل السياسي:

1-التحضير المسبق والقدرة على استقراء التاريخ والحصول على المعلومات حول الموضوع السياسي المطروح للتحليل.

2- متابعة أقوال السياسيين والمحللين الاستراتيجيين والوقوف عند وجهة نظرهم وتحليلاتهم السياسية.

3- إدراك طبيعة المصالح التي تربط القوى السياسية في المجتمع ونوعها ومدى تأثيرها في شكل العلاقة.

4- امتلاك المحلل السياسي معلومات خاصة حول الموضوع من خلال موقعه أو اتصالاته.

5- خبرة المحلل السياسي في المجال الذي يكتب فيه.

منهج التحليل السياسي:

تستعمل وسائل الإعلام الجماهيرية صفة المحلل السياسي، وذلك في تقديمها لضيوفها عندما يتعلق الأمر بإبداء رأي حول موضوع أو ظاهرة سياسية أو تفسيرها. هذا الأخير يقدم نفسه كرجل علم يهدف للوصول إلى الحقيقة وليس المنفعة، متسلحاً بالعقلانية والموضوعية، مما يحيلنا إلى التمييز الكلاسيكي بين "رجل العلم ورجل السياسية".

المحلل السياسي في هذا الحالة، إذن هو الدارس الموضوعي، والمحايد، لسلوك الفاعل السياسي، ولما يبديه من خطاب (عبارة أو إشارة)، ولما يصدر عنه من قرارات، أو من تدابير وسياسات عمومية، إذا كان يمارس الحكم. تبعاً لذلك نفضل استعمال صفة محلل الخطاب السياسي أو محلل السياسات العمومية أو محلل السياسات الاستراتيجية، وفي هذا الصدد نجد بعض الدول- نموذج كندا- تعلن عن مباريات لتشغيل هؤلاء، وتشترط لذلك عدة معارف ومؤهلات وكفاءات، بخاصة في العلوم السياسية، التاريخ، الاقتصاد والإعلام والاتصال، وأحيانا التجربة في مؤسسات حكومية أو غير حكومية أو مؤسسات إعلامية.

ويبقى، أهم ما يميزه هو القدرة على الإلمام بمناهج التحليل، سواء تعلق الأمر بتحليل الخطاب السياسي أم بمناهج تحليل السياسات العمومية، وها يعني أن المحلل السياسي، لا تهمه جدة الخبر/ المعلوم والسبق إليه- حالة الصحافي- ولا الإقناع أو تسويق أفكاره وصورته (حالة الفاعل السياسي الملتزم)، وإنما غايته الحقيقة والعلاقة بالقيم. وإذا كان المحلل السياسي يحلل الخطاب السياسي أو القرارات أو الإستراتيجيات، والتي تأخذ شكل سياسات عمومية بالنسبة للفاعل الممارس للحكم، فإن الإشكالية التي تفرض ذاتها هي: كيف يحلل السياسة أو السياسات؟ وبصيغة أخرى أيقدم خواطر أم معرفة علمية موضوعية ومنهجية؟ وما العوائق التي قد تعترضه؟.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة، تدعونا إلى التعرف على:

أولاً: مناهج تحليل السياسات.

ثانيا: عوائق تحليل السياسات.

أولا: مناهج تحليل السياسات:

يهتم محلل السياسات، بموضوعين أساسيين، يتعلق الأول بتحليل الخطاب السياسي، والثاني بتحليل السياسات العمومية أو تحليل الفعل العمومي. وفي كلا الموضوعين لابد له من التقيد بعدة قواعد منهجية.

1- تحليل الخطاب السياسي:

تلعب اللغة دوراً مهماً في الحقل السياسي، ذلك أن جلّ تجليات الفعل السياسي تعود إلى وقائع اللغة (حقل الإشارات والرموز)، بما تحيل إليه من سلطة للفاعل السياسي باعتباره، حسب عبارة بيير بورديو، "ناطقاً باللسان"، أي أن "كلامه يكتف الرأسمال الرمزي الذي وفرته الجماعة التي فوضت إليه الكلام، ووكلت إليه أمر النطق باسمها، وأسندت إليه السلطة". وباعتبار الخطاب السياسي: "بنية أو منظومة من الكلمات والجمل تهدف إلى نقل معلومة، أو عدة معلومات، عبر وساطة اللغة" وصادر عن فاعلين ومؤسسات مرتبطة بنظام التمثيل (الأحزاب، البرلمان، الخ...) وهو تصريف للصراع بين المصالح والقوى.

فقد اعتمد لدراسته منهج "تحليل الخطاب"، الذي تطور في الدراسات اللسانية من طرف Zellig S HARRIS. فبالنسبة إليه "اللغة ليست مجرد كلمات أو جمل مستقلة ولكن هي أيضاً

خطاب مسترسل، سواء كان عبارة مختزلة في كلمة أم كان مؤلفاً من كتاب يتشكل من عشر أجزاء، سواء كان حواراً داخلياً Monologue أم مناقشة سياسية". تحليل الخطاب السياسي يتطلب الخطوات المنهجية التالية:

1-تحديد المتن الخطابي (CORPUS): يعني: "مجموعة متواليات خطابية مبنية حسب تصميم محدد بالإحالة على حالة محددة من شروط إنتاج الخطاب"، ويتحدد في خطاب أو مجموعة خطب صادرة عن الفاعل السياسي في خلال حقبة زمنية معينة (مؤتمر الحزب السياسي مثلا).

2- شروط الإنتاج: فيما يتعلق بشروط إنتاج الخطاب، فنميز بين سياق دولي وسياق وطني.

3- شبكة البث: حسب بيير أنصار- في كتاب "الإيديولوجيات السياسية"- في كل شبكة إيديولوجية يمكن التمييز بين أربعة نماذج مثالية:

- المنتجون: وهو الزعماء النظريون المكلفون بإنتاج الفقه وعرضه لعموم المناضلين والجمهور (حماة الأيدولوجيا والمسؤولون عن تحريك الجموع).
- المناضلون: يتولون بث الخطاب والدعاية له (الإقناع النشيط).
- المتعاطفون: ينحصر دورهم في التجليات الرمزية: التصويت، التوقيع على العرائض.
- الجمهور المحتمل: دور الزعيم والمناضل هو حمل الجمهور من الاختلاف إلى الدعم النشيط

4-قراءة التحليل: يميز المفكر العربي محمد عابد الجابري بين ثلاثة أنواع من القراءات الممكنة للخطاب:

أ- النوع الأول ينعته بـ "قراءة استنساخية" أو "القراءة ذات البعد الواحد"، إذ يكتفي القارئ بالوقوف عند حدود التلقي المباشر.

ب- النوع الثاني لا يكتفي بـ "العرض" و"التلخيص" و"التحليل" بل يريد إعادة البناء، أي المساهمة بوعي في إنتاج وجهة النظر التي يحملها أو يتحملها الخطاب.

ج- النوع الثالث: القراءة "التشخيصية" بمعنى أنها ترمي إلى تشخيص عيوب الخطاب وليس إلى إعادة بناء مضمونه. وفي هذا النوع من القراءة لا يمكن للقارئ الادعاء بأنه يقوم بعمل برئ"

2- تحليل السياسات العمومية:

يستند تحليل السياسات حسب ريغين لاندري (Rejean LANDRY) في كتابه: "مدخل لتحليل السياسات" الصادر عن جامعة Laval سنة 1980- إلى إطار يقوم على العناصر الآتية:

أ- قرار قائم على اختيار من بين خيارات ممكنة.

ب- تحديد لائحة الخيارات الممكنة يتطلب المعلومة.

ت- تحليل المعلومة يتطلب الرجوع إل أدوات التحليل التي تسمح بتحديد لائحة الخيارات واتخاذ القرارات الملائمة.

تبعاً لذلك فإن عناصر الإطار العام لتحليل السياسات هي:

- أدوات التحليل: وتتكون من مؤشرات الأهداف، النماذج النسقية، الاقتصادية، الماركسية، السببية والرياضية.
- لائحة الخيارات: وتضمّ أهدافاً ممكنة، سياسات ممكنة ثم برامج ممكنة.
- القرار: ويشمل أهداف السياسات، السياسات والبرامج.

الحكومة، كصانعة للسياسات العمومية، عليها أن تختار بين خيارات مختلفة على المستويات الثلاث الآتية:

1- الأهداف. 2- السياسات. 3- البرامج.

هذه الاختيارات يتعين تقييمها وإعادة تقييمها، وأحياناً تقويضها، تبعاً للمعلومات حول آثارها. ينتج عن ذلك أن اختيار سياسة هو اختيار مجموعة من الأفعال التي تسمح بالوصول إلى أهداف محددة. هنا تطرح مجموعة من الأسئلة: كيف يتم اختيار السياسات؟ ما الخيارات السياسية التي يتعين أخذها بالاعتبار؟ ما الكلف وما الفوائد؟

أمام هذه الأسئلة يقترح المحلل السياسي لائحة واسعة من نماذج التحليل: نماذج التوجيه النسقي، نماذج التوجيه الاقتصادي، نماذج التوجيه الماركسي، نماذج التوجيه السببي ونماذج التوجيه الرياضي، إضافة إلى النماذج الكلاسيكية التي تركز على دراسة المؤسسات والمجموعات والنخب.

يهتم تحليل السياسات كذلك بالبرامج باعتبارها تحديدات عملياتية للسياسات، وعناصر البرنامج يمكن أن تتحدد وفق الزمن، الكلف، المساطر ثم المنتوجات. وفيما يتعلق بمناهج البحث المطبقة في تحليل

البرامج العمومية يحيل لاندري LANDRY إلى التمييز الذي وضعه POISTER بين تحليلات البرامج التي يحددها ي ثلاثة أنواع:

أ- دراسة الحاجيات والمطالب لبرنامج يستمد من المحيط.

ب- تحليل العملية الداخلية للبرنامج.

ت- دراسة وقع برنامج على المحيط.

في النوع الأول تفيد تقنية استطلاعات الرأي، في حين تقدم الأعمال النظرية حول الإدارات العمومية شبكات التحليل (Grilles d'analyse) الملائمة لتحليل العمليات الداخلية، أما فيما يخص تحليل آثار البرامج على المحيط، فيمكن الاستفادة من جميع المناهج المشار إليها سابقاً، علما أن التقليد الأكاديمي وظف المقاربة النسقية وأحياناً المناهج التجريبية وشبه التجريبية

تحليل السياسات، إذن، يقع، وفق لاندري LADRY، في سياق منهجية حيث الهدف هو دقة المعلومة التي هي بمثابة دليل للفعل، دليل يستند إلى المعلومة التي يقدمها المحلل للفاعل السياسي والتي يتعين أن تتميز بما يلي:

- المعلومة الجزئية وغير الكاملة التي تتاح في اللحظة المواتية لاتخاذ القرار يتم تفضيلها على المعلومة الكاملة التي تقدم في لحظة لاحقة على اتخاذ القرار.
- الفاعل السياسي، كمستعمل لنتائج تحليل السياسات، رجل سياسة، أي رجل فعل مندمج في إعداد أو تقييم السياسات مما يقتضي تقديم النتائج إليه بشكل واضح ومفهوم.
- هذه الخصوصية التي تميز تحليل السياسات دفعت البعض إلى اعتباره فناً، وإلى اعتبار محلل السياسات ميكانيكياً أو مهندس مشاكل السياسات الحكومية.

التحليل السياسي والدعاية السياسية:

ميز (كلايد، آير، ميلر) بين التحليل السياسي العلميّ والدّعاية، فالتحليل يوجد محاولة لاكتشاف الحقيقة والوقائع. أما في الدعاية فتوجد محاولة لتمرير أمر ما قد يكون جيّداً أو شيئاً، وغالباً ما يتمّ تضليل النّاس جرّاء الدعاية، لأنّها تخاطب مشاعرهم أكثر من عقولهم.

أشار العالم الغوي والمحلل السياسي (نيك آرون فود) إلى طرق سبع للدّعاية والتضليل الإعلامي، وهي:

1- طريقة التسمية، الطريقة المباشرة: هي طريقة تدغدغ عواطف ومشاعر الجمهور، وتدعو إلى الوقوف إلى جانب طرف ضدّ طرف آخر، ونعت الطرف الآخر بصفات سيئة سواء كان فرداً، أم مجموعة، أم عرقاً، أم معتقداً.

2- طريقة التعميم الرَّاقي: تستخدم هذه الطريقة مصطلحات حق يراد بها باطل مثل: الديمقراطية- الحرية- العدالة الاجتماعية- الحقوق)، هدفها الحصول على كسب مشاعر الجمهور ومحبته، بدون تفحص دلالات ومعنى هذه المصطلحات، وهو أسلوب تستخدمه عادة المحطات الأجنبية الناطقة باللغة العربية (مثل فرانس 24 وبي بي سي).

3- طريقة تحويل الأنظار عبر التركيز على الرموز: تستخدم هذه الطريقة رموزاً دينية ووطنية يحترمها الناس ويمجّدونها مثل (الكنيسة- المسجد- الوطن- الأمة- الإسلام- المسيحية)، وتحاول أن تثير مشاعر الناس في المنطقة وتجييشها، وهو أسلوب تحاول المحطات الوطنية الاستفادة منه.

4- طريقة الدليل، شهود العيان: وهي طريقة أثبتت فشلها، عندما أرادت بعض المحطات إيجاد الواقعية لأخبارها وتحليلاتها السياسية من خلال الاتصال الوهمي بأشخاص على أنهم شهود عيان للحدث، وثبت بطلانها، وتبين أنهم شهود زور.

5- الطريقة الشعبية: تدَّعي هذه الطريقة الدفاع عن الشعب ومقدساته، لكسب ثقته لصالح ما يبث من تضليل.

6- طريقة تكديس الأوراق: وهي أكثر الطرق مكراً، تستخدم كل فنون الخدع لكسب الدعم لصالح مروج الدعاية والجهة التابع لها ولأفكاره التي يسوّقها، فيبث معلومات حقيقية، يمرر من خلالها معلومات مغلوطة وباطلة.

7- طريقة عربة الموسيقى، وهي تجري عادة في احتفالات ومهرجانات انتخابية للأحزاب السياسية)، يستند مروّج الدعاية إلى السلطة والمال والنفوذ التي يتمتع بها ووسائله المتعددة. ويستخدم رموزاً مثل الألوان والموسيقى والحركات والفنون كلها، كما يستخدم حلّ الإغراء لتسخير الخوف والكراهية والسعادة لصالحه.

ويعتقد الباحث أن هذه الطرق نجحت في بلدان، وفشلت في بلدان أخرى، ولعب عامل الوعي السياسي الشعبي دوراً في تعطيل وإفشال تلك الطرق ومشروعاتها.

أسلوب الدعاية الغربية:

مما لاشك فيه أن هناك قواعد ومبادئ تشكل ناظماً لعمل المحلل السياسي وأدائه، وقد أشتغل قسم من المفكرين والمحللين السياسيين والإعلاميين الكبار، سنتعرض لأهمها:

محددات تشومسكي:

يرى العالم نعوم تشومسكي، في أسلوب الدعاية الغربية: "إن مجتمعاً يتم فيه استبدال قيم الحرية والكرامة بالسيّطرة التكنولوجية الكاملة، هو مجتمع يدمر نفسه"، وبخاصّة في ظل غياب المسؤولية الأخلاقية في التعامل الإعلامي. وهنا يؤكد تشومسكي على مسؤولية المفكرين في قول ما يعتقدون بأنه صحيح، وليس خدمة للآخرين الذين يريدون فهم قول ما يريدون، بل عليهم الالتزام بالضرورة العقلانية من خلال العلم والتحليل السياسي على حد سواء، وغلا سيعتبرون أنهم يخونون الحقيقة والعدالة.

ويدعو تشومسكي إلى ممارسة حرية الصحافة بحذر ومسؤولية، ويتساءل (أين حرية الصحافة ومسؤوليتها مما تقوم به الدول بتأجيج نار العنف والفتنة في بلد ما)، كما يحذر من استخدام تعابير لطيفة في الحديث عن أمور بغيضة، واستخدام لغة تقلل من وقع الحدث، ووجهات نظر ملفقة، واستخدام تعابير ثيولوجية، أي تعابير جديدة مختلفة، بدلاً من الأقوال المأثورة، ألفاظ غير أخلاقية.

وتبرز تقنيات وسائل الإعلام الغربي في الدعاية والتضليل الإعلامي، علي المحلل السياسي أن يدركها، وفق تشومسكي:

أ- كشف وجهة النظر المخفيّة/ المشوّهة: تنطلق وسائل الإعلام الغربية من فرضية واضحة هي "إن المجتمعات الغربيّة مجتمعات فاضلة، وإنّ أعداءها فاسدون". ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تعامل الغرب مع قضايانا العربية (كيف كان هذا النظام صديقاً، وكيف أصبح عدوّاً؟).

ب- كشف أحداث مطموسة/ مشوّهة: تعتمد تلك الوسائل طريقة انتقائية للأحداث، فتحذف ما لا يناسبها من الخبر أو التحليل أو التقرير، وهو ما يسمى (التعتيم الإعلامي)، وبخاصة إذا كانت تلك الوسيلة منضوية في الحملة الدعائية، وتعمل على تبرير سلوك دولتها المعادية على البلد المعتدي عليه.

ت- كشف اللغة المخفيّة: تعمل وسائل الإعلام الغربي على تبرير وتقديم الأمثلة المرافقة لوجهة نظرها، من أجل إقناع الجمهور بأكاذيب وأضاليل سلوك الدولة العدوة، فالدول التي تدّعي

محاربة الإرهاب، تجعل الإرهابيين مجاهدين وثواراً في سورية مثلاً، بينما تصفهم بالإرهابيين في أفغانستان أو في بلد أوربي غربي.

وغالباً ما نلحظ في الرسالة الإعلامية أو في التصريحات السياسية، أو في أقوال المحللين السياسيين الغربيين، استخدام المصطلحات التالية:

التحدث عن أفريقيا السود- مشاغبون- الشغب- قبائل- انقسامات- أعراق- الأقليات- الين- الشرق الأوسط استخدام مصطلحات مثل الإرهاب- الأصولية- الأصولية الإسلامية- غياب الديمقراطية- الأنظمة الاستبدادية- الأقليات العرقية- المحسوبة- التطرف هو نتيجة "اللاعدالة".

أمريكا اللاتينية تهرب المخدرات- الشيوعيّة.

ونرى تشومسكي أن أساليب الإعلام الغربي في تمرير أيديولوجيته والتي يبرزها المحللون السياسيون أيضاً في طروحاتهم، من خلال:

1- طرح وجهة النظر الذاتية للوسيلة بشكل إيجابي، وإظهار رؤيتها المتسامحة، وأنها غير عنصرية، فتصور إنجازات البلدان الغربية وتطورها وعدالة أنظمتها.

2- النفي والردّ المضادّ، تشن حملة على من يخالفها الرأي، حتى ولو كان غربياً، لأنه كشف ممارسات بلاده ودول غربية أخرى، فتهاجمه لأنه لم يكن عنصرياً (روجيه غارودي أنموذجاً).

3- الابتزاز الأخلاقي، تستغل وسائل الإعلام الغربية الفضائح الجنسية والفساد والرشاوي، وتقلبها أحياناً رأساً على عقب.

4- نفي ماكر، التشكيك بأي شيء يقوم به إيجابياً الجانب الآخر.

تخفيف أثر الكلام، تقلص الكلام السلبي على أشياء تخص البلد الغربي، بينما تستخدم الإطناب في الكلام الإيجابي عنه. فموضوع الأقليات في بريطانيا تستخدم وسائل الإعلام الغربية عبارة (العلاقات العرقية) بدلاً من (العنصرية)، و تقول (اللامساواة)، وإنما تشير إشارة بقولها (لا أحد ينكر طبيعة العلاقات العرقية في بريطانيا، وأن هناك سوء تفاهم أو عدم ثقة).

المبحث الثاني: المحلل السياسي ودوره

المطلب الأول: سمات المحلل السياسي ومعايير مهاراته

التحليل السياسي، كما أشرنا من قبل، هو البحث في الاحتمالات الممكنة لمسارات التفاعلات بين القوى السياسية في المجتمع وتفسير علمي واضح لنوع العلاقات بين هذه القوى السياسية الداخلية والخارجية، والمحلل السياسي يحاول دائماً البحث عن إجابة للسؤال "لماذا" بطريقة موضوعية ومنطقية.

يقوم المحلل السياسي لإيصال فكره ورسالته، بعملية المحاكمة العقلية والمنطقية والتقييم، وعليه أن يسأل نفسه عدداً من الأسئلة العشرة التي أراها مناسبة قبل دخول المحلل السياسي الاستديو أو الاتصال معه على الهواء، هي:

1- ماذا عليّ أن أخبر المشاهد به؟
2- هل يفهم المشاهد ما أقوله؟
3- كيف يمكن إيصال ما أقوله؟
4- كيف يمكنه تبسيط الأفكار وشرحها للجمهور من خلال خريطة خاصة يرسمها المحلل السياسي لنفسه تتجلى فيها البداية والوسط والنهاية؟
5- هل يحدث التحليل الأثر عينَه في نفس المتلقي المراد منه؟
6- هل بالإمكان الاختصار والحديث بشكل مقتضب، وهل بالإمكان تجنب صيغة مطوّلة، والاعتماد على صيغة قصيرة تخدم المعنى عينّه؟
7- إذا اقتطعت كلمة أو عبارة، هل ستنقص ذلك في التحليل، وهب سيؤثر على المعنى المراد منه؟
8- كيف يمكن التنسيق بين التتابع في إعطاء الأفكار مع المحافظة على سياق المعنى وعدم الخروج عنه؟
9- كيف يمكن توظيف المصطلحات والمفاهيم والاستناد إليها في دعم ما يقوله المحلل السياسي، وما يعرض من رؤى؟
10- أيكونُ ما يقوله المحلل صحيحاً ومقنعاً أم مجرد فلسفة لا يفهمها الجمهور؟

قواعد غريس للمحلل السياسي:

حدد غريس أربعة مبادئ وقواعد أسماها القواعد المساعدة للمحلل السياسي، هي:

أ- الكمية، أي إعطاء معلومات صحيحة ودقيقة قدر الإمكان.

ب- النوعية، أي أن يقول ما يؤمن بأنّهُ صحيح، وليس زائفاً، ويمكن دعمه بدليل.

ت- النسبية، أن يكون المحلل حاد الذهن وثاقب الفكر، ويتحلى بقدرة عالية من التحكيم.

ث- الطريقة، أن يتجنب المحلل الغموض والإبهام في التعبير، وأن يكون موجزاً ومنظماً، ويتجنب التردد في الضروري.

هذه المبادئ والقواعد مهمة في عمل المحلل السياسي، إذ لا يستطيع أن يقدم المعلومات الصحيحة، إذ لم يفهم المعنى من وراء الحدث والأثر الذي يتركه الكلام عليه وعلى جمهوره.

تحديات أمام المحلل السياسي:

تواجه المحلل السياسي، تحديات وعوائق واقعية وأبستمولوجية يمكن حصر بعضها فيما يلي:

1- صعوبة الولوج إلى المعلومة مما يجعل الفاعل السياسي، باعتباره صانع القرار، في مركز قوة بامتلاكه واحتكاره للمعطيات والوثائق. كما أن الصحفي قد يكون أدقّ في ملاحظاته لتعدد مصادره (مثال التحول الذي أحدثه موقع ويكيليكس). هنا يطرح السؤال: في محيط لا يعترف بالحق في الولوج إلى المعلومة، ولا يزال فيه السر المهني حجر عثرة أمام الباحث، إلى أيّ حدّ يملك المحلل السياسي المعطيات والوثائق الضرورية لتقديم تفسير علمي للظاهرة التي يقدم الرأي حولها، علماً أن أولى خطوات المنهج العلمي في هذه الحالة هي الملاحظة الوثيقية؟

2- العائق الثاني، في نظر الباحث، لا يخص تحليل السياسات وإنما يتعلق، بمواكبة الأحداث والوقائع، مما يدفع الباحث إلى طرح السؤال: أمهمة رجل العلم مواكبة الأحداث أم فك رموز الخطوط الموجهة لأي تطور محتمل في الحياة السياسية؟

3- عائق الموضوعية والذاتية، إذ يصطدم المحلل السياسي بصعوبة دراسة الظاهرة كشيء (أطروحة إميل دوركايم) منفصل عن ذاته، وصعوبة الفصل بين العلاقة بالقيم وأحكام القيمة (أطروحة ماكس فيبر)، خاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع يصعب على المحلل أن ينفصل عنه عاطفياً أو مصلحياً، مما يؤثر على صرامته المنهجية وموضوعيته.

4- الخلط الذي قد يقع فيه المحلل السياسي بين تقويم السياسات وتحليل السياسات، فإذا كانت مهمته تحليل السياسات باعتماد أدوات ومناهج علمية متفق عليها ومستمدة من حقول علمية متعددة وبكل تجرد وموضوعية، فإنه أحياناً يقوم بتتبع وتقويم السياسات وهي مهمة ملقاة على عاتق أجهزة ومؤسسات أخرى من مهامها القانونية تتبع وتقويم السياسات.

5- الانفعال وذلك عندما يلجأ المحلل إلى استخدام كلمات انفعالية، والتي تكون مطلوبة في الشعر وليس في السياسة، مما دفع روبرت هـ.ثاولس- في كتابه "التفكير المستقيم والتفكير الأعوج"- إلى القول: "يجب أن نتطلع إلى اليوم الذي يصبح فيه التفكير بالشؤون السياسية والدولية خالياً تماماً من الانفعالات ومصطبغاً بالصبغة العلمية، شأنه شأن البحث في خصائص الأعداد أو في الوزن الذري للعناصر".

6- احتمال الانصياع والخضوع للرأي العام أو الرأي الشائع، وقد سبق لغاستون باشلار أن اعتبر الرأي العام عائقاً ابستومولوجياً، لأن هذا الأخير يفكر سيئاً ولا يفكر، إنه يترجم الحاجات إلى معارف. وهي الفكرة نفسها التي تطرق إليها غوستاف لوبون في كتاب سيكولوجية الجماهير، في تأكيده على أن: الجماهير لا تتأثر بالعقلانية: عقلانية الجماهير دائماً في مستوى متدن، والأفكار التي تجمع الجماهير ليست إلا تجليات للتقليد والتتابع، ويحددها في العوامل المؤثرة في الجماهير:

1- القوة السحرية للكلمات والعبارات وبأن قوة الكلمات ترتبط بالصورة التي توحي بها ومستقلة عن معناها الحقيقي.

2- الضرورة الاجتماعية للأوهام: تفضيل الجماهير للأوهام على الحقيقة.

3- التجربة وحدها بإمكانها إقامة الحقائق في روح الجماهير ومن ثَمَّ تصبح ضرورة وتزيل الأوهام التي تصير خطيرة.

4- ضعف تأثير العقل على الجماهير: ليس له من تأثير إلا من خلال تأثيره على المشاعر اللاواعية.

7- التباين في الثقافات المتحكمة في العالم والمنطقة العربية، إذ توجد ثلاث ثقافات متباينة.

8- إن تقدم التكنولوجيا يمكن أن يجلب معه مخاطر تتجلى بنقل معلومات مغلوطة أو مشوهة. إن نقل المعلومات المغلوطة هو وسيلة غش عن سابق تصميم وعلم، وهذه الممارسة بكل تأكيد جديدة على الدبلوماسية، ويمكن متابعتها (شريطة أن لا تكون صغيرة إلى درجة لا يمكن إدراكها)، كما يمكن

مواجهتها والرد عليها. ويعدّ نقل المعلومات المشوهة أيضاً طريقة لإعطاء صورة مزيفة عن قصدٍ شريرْ، وعلى أية حال، فإنها تشكل خطورة حقيقية من منطلق الإثارة التي ستتركها على المداخلات الأساسية للسياسة الخارجية. أما فوائد وسائل الإعلام، فتتجلى بإمكانية الرد على المعلومات المغلوطة والمشَوِهة من خلال إدارة إعلامية فاعلة ومنتظمة تمتلك القدرة على المتابعة والتحليل العلمي، وإعداد طريقة الرد المناسبة (واليوم نرى الحاجة الملحة إلى مثل هذه الإدارة).

9- أثر وسائل الإعلام في دور المحلل السياسي: تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في التأثير على عمل المحلل السياسي ودوره، وذلك من خلال تحكمها بما يلي:

- تحديد الموضوع الذي سيحدث فيه المحلل.
- تخصيص المدة الزمنية المتاح له.
- حرية عرض تصريح المحلل وكلامه خلال البث على الهواء أو اقتطاع جانب من الحديث.

10- شخصنة القضايا السياسية: أهم ما يقع فيه المحللون السياسيون شخصنة القضايا السياسية.. والنظر إلى ثقافات وخبرات المجتمعات الأخرى السياسية، وكأنها منسجمة أو على وفاق، بل أحياناً اعتبارها امتداداً لخبرات وممارسات مجتمعاتهم. على سبيل المثال، كثيرا ما يتناول مثل هؤلاء المحللين السياسيين رؤساء الدول الأخرى، وكأنهم امتداد كل هذه الأمور التي تتحكم بها وسائل الإعلام، ولا يستطيع المحلل أن يغيرها، باستثناء المحلل الذي يحظى بمكانة سياسية.

المطلب الثاني: المحلل السياسي ودوره في الوعي السياسي

يقوم المحلل السياسي بدور مهمّ في ممارسة صناعة الوعي السياسي وخصائصه وقدراته ومؤهلاته وموقعه الوظيفي ومكانته الاجتماعية، ويحاول أن يكون مؤثراً في الناس وفي الرأي العام، وفي صناعة الوعي السياسي. ويتطلب من المحلل أن يمتلك:

1- القدرة على الوصول إلى الفئة المستهدفة (الناس)، لإيصال الرسالة المناسبة والهادفة لبناء وعي جاد وصحيح، وتثير فيهم الاهتمام والرغبة في التلقي والتفاعل.

2- القدرة على تقديم الإجابات المقنعة لكل ما يتعرض له المتلقي من محاولات محمومة للتأثير على وجدانه ومن ثم سلوكه وتوجهاته، التي تثير اهتمامه وتفاعله، وتنتشله من دائرة الشك والحيرة التي غالباً ما تتشكل لديه نتيجة لما يصله عبر الرسائل والنوافذ الإعلامية المتنوعة التي تصله من

الطرف الآخر، والتي تهدف بالأساس إلى التأثير عليه ومحاولة تشكيل وعيه بطريقة تخدم سياسات وبرامج هذا الآخر. فعملية صناعة الوعي هي عملية تفاعلية دقيقة، ويحتاجها الناس بمختلف مستوياتهم الثقافية والعملية والاجتماعية، وهي عملية متجددة، ويجب أن تلاصق حركة الإنسان وتواكبه طيلة مشوار حياته.

3- أن يمتلك المحلل السياسي مهارات الاتصال الفعال بالجماهير والوعي السياسي والإلمام بالأحداث الساخنة والقضايا المعاصرة. وإلى الربط بين المعلومات والمعارف التي يمتلكها والعمل على استكمالها ونضوجها حتى يكون قادراً على الاستفادة منها واستخدامها في صناعة الوعي السياسي لدى الجماهير من أبناء شعبنا. كما أنه بحاجة ماسة إلى تطوير ما لديه من مهارات والارتقاء بها حتى يكون قادراً على التأثير بالناس من حوله وإقناعهم بوجهة نظره وتشكيل اتجاهاتهم ومواقفهم وآرائهم.

صناعة الوعي السياسي:

صناعة الوعي السياسي تهدف إلى التأثير على الرأي العام وحشده لتحقيق أهداف محددة، وذلك من خلال:

1- تشكيل وعي الأفراد.

2- توجيههم إلى أساليب ووسائل التفاعل الإيجابي مع القضايا المحلية والعالمية.

3- حثهم على التفاعل الإيجابي مع الأحداث السياسية التي تؤثر على مستقبل شعوبنا وأمتنا.

4- حثهم على المبادرة إلى الأعمال والمساهمة في الأنشطة التي تساعدهم على التأثير في المجتمع وسياسة النظام الحاكم بما يحقق الأهداف المنشودة.

ولهذا فإن نجاح صناعة الوعي السياسي يعتمد بشكل أساس على:

1-القدرة على الاتصال بالجماهير، وهذه تحتاج إلى مهارات متنوعة وفقاً لطبيعة الأفراد وخصائصهم ومستوياتهم الثقافية والبيئة التي يتواجدون فيها، فالاتصال بطلاب الجامعات لتوعيتهم والتأثير على آرائهم ومواقفهم يحتاج إلى مهارات خاصة تتناسب مع الأجواء التي يعيشها الطلاب في الجامعة واهتماماتهم، والاتصال بفئة العمال يحتاج إلى مهارات خاصة بهذه الفئة وتختلف بالتأكيد عن

مهارات الاتصال بطلاب الجامعات، والاتصال بعامة الناس كذلك تحتاج إلى مهارات من نوع مختلف تتناسب مع المستويات الفكرية والعاطفية والثقافية لعامة الناس.

2- تعتمد على موقع المحلل الذي يمارس الوعي السياسي والأدوات التي يمتلكها، فالاتصال بالناس من خلال الراديو يختلف من حيث الأسلوب والمهارة عن الاتصال بالأفراد من خلال التليفزيون، والاتصال بطلاب الجامعات يختلف بين الطالب والمدرس أو الموظف من حيث الوسائل والأدوات والمهارات... وهكذا.

3- صناعة الوعي السياسي تعني بشكل أو بآخر قيادة الجماهير وتوجيههم، ومن أهم المهارات التي يجب أن يمتلكها القائد "مهارة الاتصال بالجماهير"، إضافة إلى: تشخيص ظروف الفئة المستهدفة، ومعرفة أحوالها، واستقراء ثقافتها وخبرتها، وإدراك مشاكلها، والتعرف على اهتماماتها. وكل ذلك يساعد على بناء علاقات حسنة معها.

أشكال التواصل:

ويتم التواصل بالجماهير من خلال:

1-اللقاء وجهاً لوجه كما في المحاضرات والندوات والورش والدورات التدريبية والأيام الدراسية وخطبة الجمعة والمؤتمرات العلمية، وقد تكون الخطابة مسجلة على أشرطة صوتية أو أشرطة فيديو، وقد يكون اللقاء مكتوباً إذ يتم تداوله عبر مواقع الإنترنت والأقراص المدمجة أو أيّةِ وسيلة أخرى.

2- الكتابة، وذلك من خلال المقالات التي يتم نشرها في الصحف المطبوعة أو الصحف الإلكترونية أو المنتديات أو المدونات أو مواقع الإنترنت، وهي وسيلة ممتازة للوصول إلى أكبر عدد من أفراد الفئة المستهدفة، والنشر الإلكتروني للمقالات والمحاضرات والندوات يساعد في تداولها بين المهتمين وأرشفتها وإعادة إنتاجها بأشكال متعددة، كمادة مطبوعة أو ملفات العروض أو الرسائل الإلكترونية...

3- الحوار، وذلك من خلال المنتديات الحوارية الهادفة، والحوار يُعَد أنجع طرق لإقناع الأفراد، حيث التواصل مع الأفراد والإجابة على تساؤلاتهم وتوضيح أي غموض في الآراء والمواقف.

4- أنشطة جماعية، كالأنشطة الطلابية في الجامعات والمدارس، أو الأنشطة النقابية التي تضم محاضرات وندوات ومعارض وحلقات نقاش...

مهارات الحشد الجماهيري والتعبئة

وتشمل هذه المهارات: تنظيم الحملات الوطنية الإعلامية والسياسية، وإطلاق الحملات الإلكترونية، وتنظيم حملات العمل التطوعي في مجالات خدمة الجماهير وحماية البيئة، وتنظيم اللقاءات والمؤتمرات الشعبية والأنشطة الطلابية والعمالية والنسائية، وتنظيم المظاهرات والمسيرات، والعمل من خلال منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والاجتماعية والمؤسسات الإسلامية التربوية والدعوية، واستخدام تطبيقات الإنترنت المتنوعة لحشد الآراء وجمع الجهود وتنسيق المواقف...

ولاشك بأن هذه المهارات مهمة في ممارسة صناعة الوعي السياسي والتأثير على الرأي العام والتواصل مع الجماهير، وهي تحتاج إلى مهارات أخرى تتعلق باستخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواكبة التطورات والتغيرات في العالم ومتابعة الأحداث والقضايا المحلية والعالمية، ولاشك بأنّ من يمتلك هذه المهارات جدير بأن يصبح قائداً شعبياً يقود الجماهير إلى ما فيه صلاحهم والخير للوطن وللأمة.

وأفضل وسيلة لتعلم هذه المهارات هي المشاركة في الأنشطة والحملات والمسيرات والمؤتمرات واللقاءات والعمل التطوعي الذي حثنا عليه ديننا الحنيف... كما يمكن اكتساب هذه المهارات بالمشاركة في دورات يمكن اختيارها من القائمة التي ذكرناها سابقاً، ومن الأمور التي تساعد على اكتساب هذه المهارات المشاركة في العمل الجماعي من خلال فريق يشرف على الأنشطة الطلابية المدرسية والجامعية أو أنشطة المساجد والمؤسسات الدعوية أو منظمات المجتمع المدني، وكذلك من الأمور المساعدة على اكتساب هذه المهارات متابعة برامج تلفزيونية حوارية هادفة ومفيدة.

عوامل نجاح المحلل:

نجاح المحلل السياسي ودوره في صناعة الوعي السياسي لجمهور المتلقي في الإعلام يتوقف على قدرة هذا المحلل، وأسلوبه، ولغته، وشكله. ويمكن تحديد مجموعة من محددات نجاح المحلل السياسي، تتمثل في أسلوبه وشخصيته ولغته:

أ- في الأسلوب:

كي يكون المحلل السياسي مقنعاً في تحليله، ويحظى باهتمام وتأييد المتلقي، لابد أن يكون أسلوبه، يتمتع بما يلي:

- استخدام الأسلوب التحليلي المرتبط بالمعنى، أي أن يعرف أمام من يتكلم، ومن يخاطب، وأن يختار الصيغ والتعبير اللغوي بشكل منهجي ومتلازم لإيصال الفكرة واستنهاض مشاعر وعواطف الجمهور وإقناعه بالرؤية التي تمكنه من إقامة علاقة تواصل وتفاعل بينه وبين المتلقي.
- القدرة على الإقناع، وهذا يتطلب من المحلل السياسي دماثة لغوية وهدوءاً ومعرفة بالسياسة، وأن يعرض أفكاره ضمن مخطط يعدّه بنفسه، ويعرف تماماً، ما الذي يريد أن ينقله؟ وكيف؟ بغية زرعِ ما يريده في ذهن جمهوره. أين يستعمل هذا المعنى أو هذا اللفظ؟ ومتى يقدم المعلومة أو يخفيها، أو يظهرها؟.
- إدراك المحلل السياسي الكلمات والمصطلحات التي يطرحها، وينطق بها لاستنهاض رد الفعل على أنها مؤشر ومرجح لمعتقده أو أيديولوجيته وثقافته التي يريد أن يسوقها لجمهوره، إذ يعدّ ردّ فعل البشر على ما يسمعون أو يقرؤون مؤشراً على القبول أو الرفض.
- استخدام اللغة وظيفةً سياسية واجتماعية غير وظيفة نقل التشويش الدلالي، فيصل بالمحلل السياسي أحياناً إلى مناشدة الرأي العام لكسب دعم الجمهور.
- يركز المحلل على مناداة العقل لتبرير ما يقوله، ويدرك ثقافة المخاطب، وخاصة في المجتمعات التي تهيمن عليها المعتقدات الدينية، وقيم حقوق الإنسان أو حكم القانون أو المسائل الداخلية والدولية.
- يتناول المحلل موضوعات تهمّ الجمهور، ويقدم قراءته الموضوعية.

ب– الشخصية:

إدراك المحلل أن جزءاً كبيراً من تأثير حديثه على الجمهور يعود إلى ما يلي:

- إدراك المحلل السياسي المؤثرات النوعية مثل: (الصوت– تعابير الوجه– الابتسامة– الصوت الدافئ الإذاعي– النفس العميق– الهدوء– وضعية الجلوس– المظهر اللائق).
- أن يتطابق كلام المحلل مع نواياه، وليس فقط إنجازه اللغوي، وإنما تقبل آراء مستمعيه.
- أن يكون المحلل مقتضباً بما يقوله، ويواكب الزمن المخصص له، ويتجنب حشو الكلام، أو التكرار الزائد، والتأتأة، واستخدام عبارات منمقة.

- الابتعاد عن الأشياء التي تثير اشمئزاز الجمهور، مثل (إشعال سيكارة- اهتزاز الكرسي- الإبطاء في الحديث كثيراً- النظر في الأرض أو في ديكور الاستديو) .
- عدم تغيير الموضوع أو الخروج عنه، وعدم استخدام عدد من جزئيات الموضع، وينسى الموضوع الرئيس.
- عدم الإفراط بالتحليل حتى لا يتعب المتلقي، ويحاول التكثيف والإيجاز، والإحاطة بالموضوع.

ت- اللغة:

تعد اللغة أكثر أهمية في طريق التحليل السياسي والفهم العميق الذي تستخدمه فيه. اللغة انعكاس للحياة، فـ(سابير) نظر إلى اللغة على أنها: "طريقة فطرية لدى الإنسان وغيره لتواصل الأفكار والعواطف والرغبات من إصدار رموز بشكل طوعي".

وتعد لغة تواصل وتفاعل بين البشر، يقول هال في مقالة له حول اللغة: "إن اللغة هي المؤسسة التي يتواصل من خلالها البشر، ويتفاعلون مع بعضهم بعضاً من خلال استخدامهم رموزاً شفوية متعارفاً عليها بشكل طوعي". وفي تركيزه على أن "اللغة مجموعة من الجمل غير المحددة"، ركز تشومسكي على المحددات البنيوية للغة، وقد ميز بين القدرة على الأداء، فالقدرة هي قدرة الفرد على الانخراط في نشاط لغوي. في حين أن الأداء هو: الانخراط الفعلي في النشاط اللغوي، وهو السلوك اللغوي لشخص ما، في زمن ما.

الجانب العملي:

أمثلة عملية على عدم حيادية القنوات الفضائية:

- لكل قناة أجندة سياسية: إن الدراسات التحليلية أظهرت بوضوح دور الأجندة السياسية لكل قناة في أحداث العراق آنذاك، إذ ركزت "الجزيرة" في تغطياتها على الاحتلال ومقاومة الاحتلال، والآراء الناقدة لأداء الحكومة، بينما ركزت "العربية" على عرض أنشطة مختلفة تجري هناك اجتماعية وسياسية واقتصادية ورياضية، وهي الأنشطة التي غابت تماماً عن تغطيات "الجزيرة". ويعود عدم الحيادية في التغطية الإعلامية إلى أسباب عدة، بعضها يتعلق بالإيديولوجيات، والبعض يعود إلى درجة مهنية مراكز الأخبار في كل قناة، إضافة إلى غياب الدراسات والإحصاءات عن ما يجري وهي سمة تتكرر في مختلف المجالات في العالم العربي. أضف إلى كل

ذلك أن عدم وجود مكاتب لبعض القنوات في العراق كان له تأثير كبير في عدم قدرتها على متابعة وتغطية الأحداث مثل "الجزيرة"، التي مازالت حتى الآن بلا مكتب في بغداد.

- التدخل في الشؤون الداخلية للدول: شاهدنا لأول مرة قناة عربية ذات ثقل تبث أغنيات أم كلثوم بالتزامن مع تغطيتها الثورة المصرية، والشيخ القرضاوي على الجزيرة يهدر دم الرئيس الليبي معمر القذافي. ودعت المحطة المتظاهرين والثوار في مصر إلى الثبات، وهو ما يعد تدخلاً وتحريضاً يبعد الخبر عن حياديته تماما، وبذلك تكون القنوات العربية قد انتقلت إلى مجال صناعة الحدث، وقات بدور يوازي المؤسسات السياسية. وهنا لوحظ الكثير من التناقضات في التغطية للأحداث، ففي حين ركزت "الجزيرة" و"العربية" على الشارع في مصر وتونس وثبّتتا صورة الثورة منذ البداية لهذه التحركات، كانتا بهذه التدخلات والعمل على تلوين الخبر تبتعدان كثيراً عن الحيادية.
- شهود العيان: يتحفّظ المراقبون على بعض الوسائل التي تستخدمها القنوات في تغطية الأحداث، مثل اجترار صور قديمة أو سابقة للحدث وعرضها مع حدث جديد، أو تكرار استخدام صورة معينة مع أكثر من حدث، كذلك الاعتماد بشكل لافت على ما يسمى "شهود العيان"، وهم أشخاص يتصلون هاتفياً بالقناة من غير أن يعرف أحد هويتهم أو مدى صحة ما يدلون به من أخبار وشهادات وبدون أدلة أو صور تثبت صدق ما يقولونه، إضافة إلى اختيار محللين سياسيين بعينهم، تتفق توجهاتهم مع توجهات القناة وأجندتها السياسية مثل ظهور صالح القلاب في محطة "العربية"، أو سابقاً ظهور عبد الباري عطوان في محطة "الجزيرة" عند مهاجمة سورية، وهو ما أوقع هذه القنوات في أخطاء كثيرة، وأدخل المشاهد العربي في فضاء غير محدد الأبعاد، وانتهى به الأمر إلى حالة من عدم المبالاة بما يجري في الشارع.
- مصداقية المحلل: نجد أن قسماً من المحللين يحافظ على مصداقيته، ويبقى يظهر في الشاشة الصغيرة، بينما نجد قسماً آخر، يختفي، مثال: نرى أن المحللين العميد صفوت الزيات واللواء فايز دويري، كانا يظهران بكثافة في قناتي "الجزيرة" و"العربية"، ويجيشان الرأي العام، ويقدمان تحليلات تبين أنها غير واقعية، ونسفتها التطورات على الأرض، بينما وجدنا أن قسماً آخر من

المحللين، حافظ على مصداقيته، وبقي ظهوره مقبولاً من قبل الجمهور لتحليلاته الواقعية، مثل المحلل العميد هشام جابر رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات والعلاقات العامة.

خاتمة:

لقد أكد أن فرضياته كانت صحيحة، إذ وصل البحث إلى نتائج تؤكد أن للمحلل السياسي دوراً في عملية الوعي السياسي لجمهور المتلقين للرسالة الإعلامية، وتأثير هذا الدور نسبي، وليس واحداً، وتلعب فيه عوامل عديدة أبرزها عوامل ذاتية تتعلق بشخصيته وقدرته على التحليل والعرض، وعوامل خارجية تتعلق بالوسيلة الإعلامية والمحيط السياسي.

إن الدور المتنامي للإعلام، سيفرز إشكالات عديدة على مهمة المحلل السياسي ودوره في تشكيل الوعي السياسي للمجتمع، وباعتبار السياسة، هي علم وفن وإدارة، كذلك المحلل السياسي يستفيد كثيراً من هذا التعريف، فالأمر ذاته للمحلل السياسي، يتطلب منه أن يعرف الموضوع بكل تفاصيله ومنعكساته، ويستطيع المحلل أن يوظف معلوماته وتحليلاته توظيفاً سليماً، ويقدمها بشكل مناسب ومرتب، ويعرضها ضمن خطة رسمها بنفسه، فالسياسة بالنسبة للتحليل السياسي هي فن إقناع الآخر لكسب تعاطف جمهور الرأي العام وتأييده لما يقوله سياسي ما، أو لوجهة نظر ما.

فمهمة المحلل السياسي في تكوين الوعي السياسي متجددة ومتطورة، ولا تقف عند حدود بعينها، وإنما هي عملية متطورة، تتطلب القدرة على المحاكاة العقلية والفكرية للحدث السياسي، وقدرة على جذب الجمهور وإقناعه، من خلال ما يقدمه من رموز محددة، وقدرة إبداعية لزرع ما يريده خدمة لأهدافه، مما يتطلب- كما أشرنا في البحث- امتلاك المعرفة الكافية واللغة المعبرة عن أفكاره، وتوظيفها بما يعزز رؤيته، لأن المحلل السياسي يُعَدّ من القوى الفاعلة في صنع القرار، لأن ما يقوله يسمعه الملايين. وعليه فإن إعداد المحللين يتطلب عناية كبيرة، ودورات تدريب عالية الجودة، مثلما يكون حسن اختيار المتدربين لهذه المسؤولية.

المراجع:

1- أ.ك اولدوف، الوعي الطبقي، دار خلدون- بيروت، سنة 1978م، د.ت.م.

2- برو، فيليب، "علم الاجتماع السياسي"، القاهرة، مصر، موقع إلكتروني.

3- بكار، د. عبد الكريم، "تجديد الوعي"، دار القلم، دمشق، 2000م، ط1.

4-راندال، "التحليل السياسي الحديث"، ترجمة: د. علا أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1993م، ط5.

5- عمورة، عبد الفتاح، "الشرق الأوسط ولغة الإعلام والسياسة بين الحقيقة والفضيحة"، الجزء الثاني لدليل الدبلوماسي، دار الشرق، دمشق، سورية، ط1.

6-المحلل السياسي: تحليل ماذا وكيف؟ بتاريخ 3سبتمبر، 2013، بواسطة- إبراهيم أولتيت أستاذ القانون العام، http://allo44.com/?p=1823 18/3/2014.

7- الهلال، د. على الدين، وسعد، د. نيفين، "النظم العربية (قضايا الاستمرار والوحدة)"، مركز دراسات الوحدة العربي 2000م.

* * *